

بيع العينة هو اتفاق البيع والشراء من حيث يبيع البائع الأصول إلى المشتري مع وعد الشراء (sale and buy back) بنفس الطرف.¹ رأى وهبة زهيلي إلى أن بيع العينة محاولة التشريع على الربا،² وعلى سبيل المثال، البائع يبيع الأصول بالائتمان أو بالسعر لم يتم الإتفاق، والبائع يشتراه مرة أخرى نقداً أي بسعر أقل من سعر البيع. رأى جمهور العلماء إلى أن بيع العينة ممنوع شرعاً لأنه محاولة التشريع على الربا. وهم يستندون على الحوار بين عائشة والعبد زيد بن الأرقم الذي أظهر على منع بيع العينة.³ وعلاوة على ذلك، يقول الحنفية أن بيع العينة مباح إذا كان يشارك طرف ثالث. أما الحنابلة والمالكية يرفضاه صراحة لأنه محاولة التشريع على الربا. وفي نفس الوقت، كان الشافعية، والظاهرية، وبعض الحنفية مثل أبو يوسف⁴ يقولون أنه مباح.⁵ ليس ذلك فحسب، تحريم بيع العينة مكتوب أيضاً في قرار مؤتمر الفقه العالمي لمنظمة المؤتمر الإسلامي OKI أو Organisasi Konferensi Islam (Konferensi Islam) رقم 157 عن المواعدة والموافقة في العقد.⁶ وبالإضافة، البيع مثل هذا منتقد ولا يطبق في الدول المختلفة مثل إندونيسيا، وباكستان، وبنغلاديش، وتايلاند، وأستراليا، ودول الشرق الأوسط.

رغم أن جمهور العلماء يتفقون على تحريمه وهو مكتوب في قرار مؤتمر الفقه العالمي لمنظمة المؤتمر الإسلامي OKI أو Organisasi Konferensi Islam رقم 157 عن المواعدة والموافقة في

¹Ascarya, *Akad dan Produk Perbankan Syari'ah* (Jakarta: Rajawali Press, 2007), h. 98.

²وهبة الزحيلي، فقه الإسلام وأدلته (دمشق: دار الفكر، الإعادة العاشرة، 1997م)، ص. 3675.

³ابن الأثير الجزري، جامع الأصول في أحاديث الرسول المجلد الأول (بيروت: دار البيان، 1938 م)، ص. 478.

⁴تمام أبو يوسف ببيع الوفاء وعبره كالرهن.

⁵وهبة، فقه الإسلام وأدلته، ص. 3678.

⁶وهبة، فقه الإسلام وأدلته، ص. 3651.

العقد، قررت هيئة المراقبة الشرعية الوطنية (National Sharia Advisory Council أو NSAC) على إباحته في المنتجات والأدوات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية في ماليزيا، مثل استخدام مفهومه في سوق المال بين البنوك الإسلامية Pasaran Wang antara Bank secara Islam أو (Islamic Interbank Money Market) - الموافقة برسالة استثمار الحكومة -أ- (government investment issues -i-، وشهادة الدين الإسلامي التداولي Terbitan Sijil Hutang Boleh Negara أو (Negotiable, Islamic Debt)، وبطاقة الائتمان -أ- (credit card -i)، وهلم جرا. إذا نلاحظ أكثر، فمفهوم إباحة بيع العينة في منتجات البنوك الإسلامية في ماليزيا مخالف برأي الجمهور عن حرمة (بجانب المزعم على أنه محاولة التشريع على الربا). إذا كان البيع مستمر ومطبوق في المنتجات والأدوات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية في ماليزيا، فليست لها فرصة كبيرة لأخذ الاستثمار من الدول المختلفة مثل إندونيسيا، وباكستان، وبنغلاديش، وتايلاند، وأستراليا، ودول الشرق الأوسط لأنهم يرون على أن بيع العينة ممنوع بأي سبب من الأسباب.⁷ إذا حدث هذا، فسوف تجلب تأثيرا كبيرا على استقرار الاقتصاد في ماليزيا. وعلى هذا الأساس، ترغب الباحثة في تحليل أسباب إباحة بيع العينة في المنتجات والأدوات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية في ماليزيا بطريقة شاملة، ومنظمة، ومنهجية.

وعلى هذا الأساس، ظهرت في هذا البحث مشكلتان، هما كيف تطبيق عقد بيع العينة في منتجات البنوك الإسلامية في ماليزيا وما العوامل التي تقوم عليها إباحة عقد بيع العينة في منتجات

⁷Ascarya, Akad dan Produk, h. 86-89.

البنوك الإسلامية في ماليزيا. هذا البحث من البحوث المكتبية. والمدخل المستخدم مدخل القانون والمفهوم. كما هي العادة في البحث المكتبي، فالبيانات في هذا البحث البيانات الثانوية التي تستخدم الكتب كمادة أساسية في كتابة هذا البحث. أما منهج جمع بياناته هو تحديد المواد القانونية، ومخزونها، ومناقشتها بطريقة شاملة، ومنظمة، ومنهجية.

مفهوم التمويل الإسلامي في ماليزيا ليس أمر جديد. منذ تطور الإسلام في الأرخبيل في القرن الثاني عشر، بدأ قانون التجارة الإسلامية مؤثرا على المجتمع المحلي أى قبل وصول المستعمر. بعد الاستقلال، قد ازداد الطلب على تحقيق مؤسسات المالية الإسلامية. ولذلك، أنشأت الحكومة مؤسسة تُسمى بمؤسسة التوفير الحجى من أجل مساعدة المسلمين في الحفاظ على أموالهم لأداء فريضة الحج في السنة 1963.⁸ ثم تواصل هذه المؤسسات لتحقيق النجاح تدريجيا. ازدهارت هذه المؤسسة دفع مختلف الأطراف على تقديم الاقتراح للحكومة لإقامة البنوك الإسلامية تماما.

من أجل تمهيد الطريق لإنشاء البنوك الإسلامية، فاصدرت الحكومة الماليزية قانون البنوك الإسلامية سنة 1983 وسيطبق من التاريخ 7 من أبريل سنة 1983. يؤكد قانون البنك الإسلامي الذى يجب أن تطاع بالبنوك الإسلامية في ماليزيا والسلطات لبنك نيجارا ماليزيا كالبنك المركزي في إشراف وتنظيم البنوك الإسلامية في ماليزيا. البنك الإسلامي الأول في ماليزيا البنك الإسلامي ماليزيا بيرهاد (Bank Islam Malaysia (Berhard الذى ينشئ في التاريخ 1 من مارس سنة 1983 تحت قانون الشركات سنة 1965 وبدأت عملياته في التاريخ 1 من يولي سنة 1983 مع مجموع الأصول

⁸Bank Muamalat Malaysia Berhard, *Perbandingan Antara Bank Islam dan Konvensional* (Selangor: Wahito Pinting Sdn. Bhd., h. 4.

569.8 مليون رينغيت ماليزي أو ما يعادل 1035 ترليون روبية. وفي التاريخ 1 من أكتوبر سنة 1999، أنشأت الحكومة الماليزية البنك الإسلامي ماليزيا بيرهاد (Bank Islam Malaysia Berhad) كالبنك الإسلامي الثاني.

بالتحريير على هذا، هناك بعض الأشياء التي تصور خصائص البنوك الإسلامية في متنوعة البلاد، بما في ذلك نظام المالية والبنوك التي احتضنت، ومذهب أو مدرسة فكرية الذي احتضن معظم المسلمين، وموقف البنوك الإسلامية في القانون، ومدخل تنمية البنوك ومختار منتجاتها. أما الخصائص للبنوك الإسلامية في ماليزيا هي نظام المالية والبنوكية، ومدرسة فكرية، وموقف البنوك الإسلامية في القانون، وموقف مجلس الشريعة الإسلامية، والاستراتيجيات في تطوير البنوك الإسلامية ومنتجاتها.⁹

للبنوك الإسلامية في ماليزيا أربعون المنتجات القائمة على أساس الشريعة التي قدمتها البنوك الإسلامية مثل المضاربة،¹⁰ والمشاركة،¹¹ وبيع بضمن الآجال،¹² والإجارة،¹³ والإستصناع،¹⁴ وبيع

⁹Ascarya, *Akad dan Produk*, h. 180-187.

¹⁰المضاربة هي مشاركة بين الطرفين من حيث المستثمر (صاحب المال) عهد رأس ماله إلى المضرب لجهود واحد، وكان رأس المال مرجعا إلى المستثمر (صاحب المال) بازداد الربح. تنقسم نتائج هذه الجهود استناداً إلى الموافقة. وبوجه عام، يحدث المضاربة في ماليزيا على ثلاث عناصر وهو رأس المال، والعمل، وتنظيم المشاريع. آخر اثنين من العوامل هي عادة مجتمعة في طرف واحد أى المضرب.

¹¹المشاركة هي مشاركة عديد من الأطراف الذين يستثمرون في مشروع تجاري استناداً إلى نسبة متفق عليها. لجميع الأطراف لها الحق في إدارة مشروع تجاري. وعلى تقسيم الربح، يمكن التفاوض عليها بين الأطراف، وينبغي أن تعكس نسبة الربح على نسبة المشاركة في مشروع تجاري. إذا كان هناك الخسارة، فتحمل جميع الأطراف الخسائر وفقاً لنسبة استثماراتها.

¹²بيع بضمن الآجال (*deferred payment sale*) هو الاتفاق الذي يشير إلى الدفع في الفترة المتفقة عليها من قبل. اشتمل هذا البيع على نسبة الربح.

الدين،¹⁵ وبيع العينة، وهلم جرا. أما المنتجات التي قدمتها البنوك الإسلامية تشمل على التمويل، مثاله حساب الجاري -أ- (*current account-i*) الذي يستخدم بوديعة يد ضمانة أو المضاربة؛ والتمويل، مثاله القروض الخيرية -أ- (*benevolent loan-i*) الذي يستخدم بالقرض (تمويل العام) والفواتير المقبولة -أ- (*accepted bills -i*) الذي يستخدم بالمراجحة أو بيع الدين (تمويل التجارة)؛ خدمات البنوك، مثاله مشروع الطلب (*demand draft*) الذي يستخدم ببيع العينة (خدمة العام) وبطاقة الائتمان -أ- (الذي يستخدم بالمراجحة-*credit card-i*) (خدمة البطاقة)، وصكوك المالية الإسلامية، مثاله رسالة استثمار الحكومة -أ- (*government investment issues i*) الذي يستخدم ببيع العينة.

بيع العينة لغة مشتق من كلمة العين أي بضاعة، أي نال المشتري من الحصول على الأشياء التي يحتاجها (المال). واصطلاحاً معاملة فيها بيع البائع الأصول إلى المشتري بالآجال وسيتم إعادة الشراء من البائع إلى المشتري نقداً. هناك الفرق بين سعرين وهما الفائدة أو الربا.¹⁶ ويُعرف في

¹³الإجارة هي عقد الإيجار (التأجير التمويلي أو *leasing*). وبعبارة أخرى، الإجارة هي بيع المنافع. وهذا هو نوع من أنواع بيع المنافع من حيث يجير المؤجر (*lessor*) للمرء بسعر استئجار المتفق عليه ودفعه في الفترة الاتفاق عليها العقد. كان ملكية الأصول في يد المؤجر (*lessor*).

¹⁴الإستصناع هو عقد هو بيع الأصول من حيث البائع ملتزمة بإنتاج الأصول إلى المشتري. يمكن أن تظهر الإستصناع بشراء يشتري من طرف واحد وهو يعهد هذه الأطراف لإنتاج الأصول وفقاً للمواصفات المنصوصة عليها في العقد. وهذا هو نوع العقد الحصول على الأصول وفقاً للمواصفات نظراً لاتفاق الشراء والمبيعات. كان الإستصناع مماثل للسلم.

¹⁵بيع الدين هو المعاملة التي تجعل الدين كالأصول الأساسي في البيع مثل الديون 100 مليون رينغيت ماليزي تباع بالثمن 80 مليون رينغيت ماليزي.

¹⁶Mohd Herwan Sukri & Mohd Hawari, *Understanding Sharia and its Application in Islamic Finance* (Selangor: Replika Press), h. 56.

المؤلفات الأخرى بأنه بيع يقصد لاجتناب الربا.¹⁷ أما جوبتا وشانموغام يذكran أنه كطرف اثنين لأن المعاملة وقعت بين الطرفين.¹⁸ كلاهما عقد قائم بذاته بشكل مستقل. العقد الأول كامل على الرغم من أن العقد الثاني باطل. وهذا يؤثر انتقال ملكية الأصول وخطرها من الطرف الأول إلى الطرف الثاني.

ارتباط بأن بيع العينة يزعم أنه محاولة التشريع على الربا، فسيكون هناك حكمين:¹⁹

أ. عند المشتري يشتري الأصول من الآخرين بالتقسيط، ويطلبه البائع بأن يبيع الأصول (مرة أخرى) بأقل السعر من البيع الأول. فهذا يوضح لنا أنه يحتوي على الشروط المنصوص في أول الاتفاق. وعلى هذا الأساس، رأى جمهور العلماء أنه حرام لأن فيه عناصر الغش والربا معبأة بطريقة متناوعة كما أن البيع بيع مشروع مباح في الإسلام.

ب. عند بيع الأصول من الآخرين بالتقسيط، وقبضه البائع، وعرضه مرة أخرى لمقابل المال بأقل السعر من البيع الأصلي. للفتة الثانية الآراء المختلفة عند العلماء:²⁰

1. أباح الشافعية، والظاهرية، وبعض الحنفية مثل أبو يوسف بيع العينة من الفتة الثانية لأنه قد توفر ركنه، وهو الإيجاب والقبول؛

¹⁷Ghufron Hambali, *Fiqh Mu'amalah* (Jakarta: Prenada Media), h. 38.

¹⁸Sjahdeini Sutan Remi, *Perbankan Syari'ah (Produk-Produk dan Aspek-Aspek Hukumnya)* (Jakarta: Kencana Prenamedia Group. cet. I, 2014), h. 28.

¹⁹Nik Nozrul Thani, *An Introduction to Islamic and Conventional Corporate Finance* (Selangor: Thomson Reuters Malaysian Sdn Bhd, 2012), h. 64.

²⁰Ghufron, *Fiqh Mu'amalah*, h. 102.

2. وقد اتفق جمهور العلماء على تحريم بيع العينة، وفي دراسة عميقة، ذكر وهبة الزهيلي أن

سبب تحريم العينة عند الأئمة (مذهب المالكي، والحنبلي، والحنفي) هي كما يلي:²¹

أ. قال المالكي والحنبلي على أنه باطل ما دام هناك أدلة توحى نية قبيحة كوسيلة منعا

عن المنكر؛

ب. رأى أبو حنيفة أنه فاسد إذ لم يكن هناك طرف ثالث.

نسبة على ما ذكر من قبل أى خلفية البحث والإطارى النظرى، ترغب الباحثة فى تحليل

إباحة بيع العينة فى المنتجات والأدوات المالية الإسلامية فى البنوك الإسلامية فى ماليزيا بطريقة شاملة،

ومنظمة، ومنهجية من أجل لمعرفة تطبيق عقد بيع العينة فى منتجات البنوك الإسلامية فى ماليزيا

والعوامل التى تقوم عليها إباحة عقد بيع العينة فى منتجات البنوك الإسلامية فى ماليزيا.

حقيقة، هناك المنتجات المستخدمة عقد بيع العينة، مثل فى تمويل العام الذى يتكون من

تسهيلات خط النقدية -أ (i-cash line facility)، و تمويل التعليم -أ (i-education financing)،

(i- تمويل الشخصية -أ (i-personal financing)، وتسهيلات ائتمانية الدائر -أ (i-revolving

(i-credit facility)، و تمويل الحصة -أ (i-share financing)؛ وخدمة البطاقة، فهى بطاقة

الإئتمان -أ (i-credit card)؛ و صكوك المالية الإسلامية التى تتكون من سوق المال بين البنوك

الإسلامية (Islamic Interbank Money) أو (Pasaran Wang antara Bank secara Islam)

Market رسالة استثمار الحكومة -أ (i-government investment issues)، وسندات الخزانة

²¹ وهبة، فقه الإسلام وأدلتها، ص. 3455.

الإسلامية الماليزية (*Malaysian Islamic treasury bills*)، وبنك نيجارا القابلة للتداول والتلاحظ
-i- (*Bank Negara negotiable notes*)، وهادة الدين الإسلامي التداولي (Terbitan Sijil
(*Hutang Boleh Negara atau Negotiable Islamic Debt Certificate*) وبيع الوفاء (sale and
(*buy back agreements*).

رغم أنه كذلك، تحدد الباحثة بحثاً عن ثلاث منتجات، هن سوق المال بين البنوك الإسلامية
- (*Islamic Interbank Money Market* أو *Pasaran Wang antara Bank secara Islam*
الموافق برسالة استثمار الحكومة -أ- -i- (*government investment issues*)، وشهادة الدين
الإسلامي التداولي (Terbitan Sijil Hutang Boleh Negara أو *Negotiable Islamic Debt*),
وبطاقة الائتمان -أ- -i- (*credit card*).

تطبيق عقد بيع العينة في سوق المال بين البنوك الإسلامية *Pasaran Wang antara Bank*
secara Islam أو *Islamic Interbank Money Market*، - الموافق برسالة استثمار الحكومة -أ-
-i- (*government investment issues*)، كشهادة على دين الحكومة إلى العملاء. وبالعكس، كان
تطبيق بيع العينة في شهادة الدين الإسلامي التداولي (Terbitan Sijil Hutang Boleh Negara أو
Negotiable Islamic Debt Certificate)، كشهادة على دين العملاء إلى البنوك الإسلامية. أما
في بطاقة الائتمان -أ- -i- (*credit card*)، فتطبيقه كالوديعة للعملاء وكذلك كحد الائتمان
علىهم لشراء الأصول إلى التجار. لكن، هناك النقد أن تطبيق بيع العينة في شهادة الدين الإسلامي
التداولي (Terbitan Sijil Hutang Boleh Negara أو *Negotiable Islamic Debt Certificate*)

وبطاقة الائتمان -أ- (credit card -i) لاتتبعان القرارات المنصوصة عليها في القرار الشرعي لمجلس مستشار الشريعة (Majlis Penasihat Syari'ah أو MPS) عن شروط عقد بيع العينة التي قررها في الدورة السادس عشر، الموافق بالتاريخ 11 من نوفمبر سنة 2000. في هذا القرار، ذكر أن تنفيذ عقد البيع في منتجات البنوك الإسلامية مباح بشرط كمال عقد الشراء الأول، و يتولى بعد ذلك الشراء الثاني. ولكن، لا تتم به البنوك الإسلامية في ماليزيا نظرا للحاجة الملحة لطرف واحد، إما البنوك الإسلامية أو المستثمرين للحصول على النقد.

هناك ثلاثة العوامل التي تقوم عليها إباحة عقد بيع العينة في منتجات البنوك الإسلامية في ماليزيا. أولا، العوامل الاقتصادية التي تتسم بوجود رغبة الحكومة الماليزية في إنشاء نظام المعاملة المالية والبنوك الإسلامية شاملة ويعمل توازنا مع نظام البنوك التقليدية. ثانيا، العوامل القانونية التي تتسم بالقرارات الشرعية الصادرة عن مجلس مستشار الشريعة (Majlis Penasihat Syari'ah أو MPS) كمجلس الأعلى الذي له السلطة لتقرير القانون المعلق بالمالية الإسلامية في ماليزيا وهي ملزمة للبنوك الإسلامية في ماليزيا. ثالثا، العوامل الاجتماعية التي تتسم بوجود بيع العينة منذ الزمان وهو مازال يكون حاجة إلى تنمية التمويل الإسلامي المحلي.

المراجع

أ. الكتاب

الجزري، ابن الأثير. جامع الأصول في أحاديث الرسول المجلد الأول. بيروت: دار البيان، 1938 م.

الزحيلي، وهبة. فقه الإسلام وأدلته. دمشق: دار الفكر، الإعادة العاشرة، 1997 م.

ب. الكتب الإندونيسية

Ascarya Akad dan Produk Perbankan Syariah. Jakarta: Rajawali Press, 2007.

Hambali, Ghufron. *Fiqh Mu'amalah*. Jakarta: Prenada Media, 2010.

Sjahdeini, Sutan Remi. *Perbankan Syari'ah (Produk-Produk dan Aspek-Aspek Hukumnya)*, cet.I. Jakarta: Kencana Prenamedia Group. 2014.

Bank Muamalat Malaysia Berhad. *Perbandingan Antara Bank Islam dan Konvensional*. Selangor: Wahlitho Printing Sdn Bhd.

ج. الكتب الإنجليزية

Sukri, Mohd Herwan & Mohd Hawari. *Understanding Sharia and Its Application in Islamic Finance*. Selangor: Replika Press, 2008.

Thani, Nik Nozrul. *An Introduction to Islamic and Conventional Corporate Finance*. Selangor: Thomson Reuters Malaysian Sdn Bhd. 2012.